



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة السيد عبد الرشيد طبي

وزير العدل، حافظ الأختام

في جلسة افتتاح الحوار القضائي الإفريقي السادس

الجزائر - الاثنين 20 نوفمبر 2023

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

- السيد الوزير الأول،
- أصحاب المعالي والسعادة،
- ضيوف الجزائر،
- الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتشرفُ الجزائر بكلِّ فخر واعتزاز، باستضافة أشغال الحوار  
القضائي الإفريقي السادس، الذي تنظّمه المحكمة الإفريقية  
لحقوق الإنسان والشعوب، بمناسبة انعقاد الدورة العادية  
الواحدة والسبعين (71) التي شهدنا الافتتاح الرسمي لأشغالها في  
السابع من شهر نوفمبر الجاري.

وبهذه المناسبة، أرحب مجدداً بالمحكمة الإفريقية لحقوق  
الإنسان والشعوب رئيسةً وقضاً وإطارات، وكلّ الضيوف الذين  
شرفونا بحضورهم، كما أرحب بالسيد الوزير الأول، الذي يُشرف  
على مراسم هذا الافتتاح، دلالة على تقدير الدولة لهذا الحدث  
القاري ومدى أهميته بالنسبة لبلادنا.

فأهلاً وسهلاً بالجميع.

## • السيدات والسادة الحضور،

إنّ الحوار القضائي الإفريقي، الذي انطلق منذ ثلاثة عشر (13) سنة خَلَتْ في شكل ندوةٍ لمناقشة إمكانيات التعاون في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا، صار حدثاً قضائياً إقليمياً مرموقاً، بالنظر لطبيعة المواضيع التي يستعرضها للدراسة ونوعية المشاركين، من رؤساء الهيئات القضائية الإفريقية العليا ورؤساء المحاكم والمجالس الدستورية وممثلي أجهزة الاتحاد الإفريقي المعنيين بحقوق الإنسان وممثلي الهيئات والمنظمات الحقوقية وقضاة المحاكم الإقليمية والوطنية ومحامين وباحثين وخبراء في مسألة حقوق الإنسان.

فرغم تنوع السياقات متعدّدة الأبعاد واختلاف التقاليد القانونية والقضائية، إلا أنّ التحديات التي تواجهها كلّ الدول في مجال حقوق الإنسان هي تحديات مشتركة تقريبا وتتطلب التنسيق وتوحيد الجهود لتعزيزها وحمايتها وتجميع الطاقات وتعزيز الروابط بين المحاكم الوطنية والإقليمية من أجل تبادل الخبرات واستخلاص الممارسات الفضلى وتطويرها.

إن موضوع الحوار القضائي الإفريقي السادس يؤكد الحرص على ترقية حقوق الإنسان المكرّسة في الصكوك الإقليمية والدولية، بما فيها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ويُشكّل إطاراً للبحث في الآليات القانونية والعملية المناسبة لتفعيل الحماية اللازمة للحقوق في ضوء التجارب والممارسات القضائية.

• السيدات والسادة الحضور،

يهدف الحوار القضائي الإفريقي في طبعته السادسة، إلى مناقشة إشكالية مهمة وهي سبل إدماج الاجتهاد القضائي الإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان في المحاكم الوطنية، وهذا بالنظر إلى الدور الفعّال للاجتهاد في إثراء العمل القضائي الداخلي من جهة، واعتباره مصدراً يستلهم منه المشرع الوطني عند سن القواعد القانونية أو تكييفها من جهة أخرى.

وهو ما يساهمُ في توحيد المفاهيم القانونية وتفسير النصوص الداخلية تفسيراً يتسعُ لتحقيق الحماية اللازمة لحقوق الأفراد وحرّياتهم.

لقد تزايد الاهتمامُ بالاجتهاد القضائي في مجال حقوق الإنسان، لِمَا لَهُ من دور فعّال في إعمال القاعدة القانونية المُسطّرة في الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، تفسيراً وإثراءً، مع الالتزام بروحها وفلسفتها، ومراعاة خصوصيات المجتمعات وقيمها وثوابتها.

وأصبح الاجتهاد يشكل جانباً أساسياً من جوانب تحديد مضمون مبدأ "الأمن القضائي" الذي يعني استقرار الحل القضائي المعتمد، بما يحافظ على المراكز القانونية والحقوق والحرّيات المكتسبة في كنف القانون.

• السيدات والسادة الحضور،

إنّ الحوار القضائي الإفريقي هو فرصة لعرض وتحليل المبادرات والتجارب الإقليمية، لتحقيق غاية سامية وهي تعزيز مهارات ومعارف القضاة والممارسين القانونيين في المواضيع التي ستتم مناقشتها طيلة (03) أيام كاملة.

وكلي ثقة في أن تُكَلَّلَ جلسات الحوار بالنجاح وأن تساهم المداخلات والمناقشات في إذكاء الوعي بأهمية إدماج الاجتهادات القضائية الإقليمية والدولية في المحاكم الوطنية وحصص التحديات التي تعيق ذلك واستكشاف الحلول الممكنة وأفضل الممارسات لمواجهتها.

وفي الختام، أجدد الترحيب بالسيدات والسادة الحضور متمنيا لجلسات الحوار كل النجاح والتوفيق.

شكرا لكم السيد الوزير الأول، شكرا للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته